



اسم المقال: مقومات استمرار القطبية الأحادية الأمريكية (الهيمنة)

اسم الكاتب: م.م. حسين رزاق رشيد، أ.م.د. عادل عبد الحمزة ثجيل

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7411>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 11:31 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



مقومات استمرار القطبية الأحادية الأمريكية (الهيمنة)

**Elements of the continuation of American unipolarity  
(hegemony)**

م.م حسين رزاق رشيق أ.م.د عادل عبد الحمزة ثجيل

كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

الأيمل: [Hussein.razak1101a@copolicy.edu.iq](mailto:Hussein.razak1101a@copolicy.edu.iq)

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/١٠/١ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/١٠/١٧ تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٤/٣٠

**الملخص**

يتطلب استمرار الهيمنة الدولية أو حتى الاقليمية مقومات عديدة ومؤثرة، وكذلك ابتكار طرق جديدة للتأثير في سلوك الآخرين، لأن العالم اليوم اصبح اكثر حركية وسرعة وتفاعل من ذي قبل. فالدولة المهيمنة يجب ان تتفوق في مصادر القوة المعروفة، القوة الصلبة بجميع مقوماتها، وكذلك القوة الناعمة، بإذتكون مصادر القوة هذه متوازنة ولا يوجد خلل في توزيعها، فقد تكون دولة ما تمتلك مقوم واحداً أو مقومين من مقومات القوة المذكورة، فهنا لا يوجد تفوق صريح لهذه الدولة. ومن ثم فإن الولايات المتحدة لاتزال تمتلك تلك المقومات لأستمرار هيمنتها لسنوات مقبلة، وليس هنالك أي دولة تستطيع ازاحتها عن مركزها المهيمن على الرغم من المحاولات الحثيثة لبعض الدول لاسيما السعي الصيني الواضح لإعادة صياغة شكل النظام الدول، بسبب ما تشهده من نمو سريع وتطور كبير.

الكلمات المفتاحية: القطبية الاحادية، الهيمنة، النظام الدولي، الولايات المتحدة

## Abstract

The continuation of international or even regional hegemony as well as the creation of ,requires many influential elements because the ,new ways to influence the behavior of others and interactive than , fast,world today has become more mobile before. The dominant state must excel in the well-known as well , hard power with all its components,sources of power so that these sources of power are balanced ,as soft power and there is no imbalance in their distribution. for this country. the United States still possesses those ingredients for ,Hence and there ,the continuation of its hegemony for years to come is no country that can dislodge it from its dominant position especially ,despite the relentless attempts of some countries the clear Chinese endeavor to reformulate the form of the state system because of the rapid growth and great development it is witnessing.

**،International system، Hegemony،Keywords: Unipolarity**

**United States**

## المقدمة

تُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية الدولة العظمى في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها من مجالات القوة كافة، إذ إنها استطاعت أن تستمر في تفوقها العالمي من خلال بناء قواعد ومؤسسات سياسية واقتصادية وعسكرية لم تستطع أي دولة أخرى أن تتنافسها في كل المستويات المذكورة، وهذا الأمر أصبح جلياً منذ تفكك الاتحاد السوفيتي إلى يومنا هذا. وعلى الرغم من التكلفة التي تقع على عبء من يقوم بدور القائد إلا إنه توجد منافع هائلة للقطب المهيمن على النظام. وعليه سوف نحاول في هذا البحث دراسة مقومات القوة الأمريكية التي تجعل منها قطباً أحادياً مهيماً على النظام الدولي في المستقبل، والتي تؤمن مصالحها من خلال أداء دور القائد والموجه للنظام.

### أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من محاولة تبيين المقومات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل استمرار هيمنتها على النظام الدولي، ومن ثم فإن استشراف مستقبل النظام الدولي يعتمد بالدرجة الأساس على استمرار تلك المقومات، فبينما تسعى الولايات المتحدة إلى تأكيد سطوتها الدولية، كانت استجابة القوى الدولية الكبرى (الصين، روسيا الاتحادية، أوروبا، اليابان) بين التأكيد على مشاركة الولايات المتحدة في إدارة النظام الدولي أو الانزواء عن ذلك.

### أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة الأهداف أهمها:

١. البحث في مجالات القوة الأمريكية.

٢. دراسة واقع النظام الدولي الحالي في ظل الهيمنة الأمريكية.

٣. البحث في مسألة استمرار الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي في المستقبل

**اشكالية الدراسة:**

إن الولايات المتحدة الأمريكية لاتزال بعيدة عن أقرب المنافسين لها في قيادة النظام الدولي، وهي بذلك تتحكم بالنسق الدولي وإن لم يكن بالسهولة التي كانت عليها بعد الحرب الباردة. ومن ثم تنطلق اشكالية الدراسة من تساؤل رئيسي: (كيف ستؤثر مقومات القوة الأمريكية في استمرار هيمنتها الدولية)؟

**فرضية الدراسة:**

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: (إن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى الدولة المهيمنة على النظام الدولي على المدى القريب والمتوسط، لكن كلما استمرت حدة المنافسة مع القوى الأخرى ولاسيما الصين أدى ذلك إلى احتمالية إعادة هيكلة النظام الدولي).

**هيكلية الدراسة:**

قسمت الدراسة إلى خمسة محاور يتناول المحور الأول المقومات السياسية الأمريكية أما في المحور الثاني فقد تم دراسة المقومات الاقتصادية الأمريكية بينما تطرق المحور الثالث للمقومات العسكرية الأمريكية أما في المحور الرابع فقد تم بحث المقومات التكنولوجية الأمريكية المحور الخامس تناول القوة الناعمة الأمريكية.

**المحور الأول: مقومات القوة السياسية الأمريكية**

لقد تميزت السياسة الأمريكية ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية بخاصيتين وهما الشمول والقوة، فالشمول يعني إنه لم يعد هناك مسموح أو غير مسموح، فقد تلاشت حدوده أمام متطلبات الصراع بين القوى العظمى ولاسيما بعدما ادركت الولايات المتحدة

الأمريكية إن عليها أن تهتم بكافة لقضايا العالمية على اختلاف أنواعها، وأن تحسم نهاياتها لصالح القوة الأمريكية، أما خاصية القوة فتعني الأساس الذي تقوم عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما عززته كتابات غالبية المفكرين الأمريكيين امثال "هنري كسينجر"، إذ يرى إن طبيعة الظروف الدولية المصحوبة بالصراع تدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأنغماس في الشؤون الدولية<sup>(١)</sup>، وكذلك كتابات (فرانسيس فوكوياما) صاحب أطروحة نهاية التاريخ وانتصار الليبرالية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، وأيضاً (جوزيف ناي) صاحب كتاب القوة الناعمة، و(سامويل هنتغتون) صاحب نظرية صدام الحضارات، و(نعوم تشومسكي) المتخصص في مجال الهيمنة الأمريكية وكذلك (زبغنيو بريجنسكي)<sup>(٢)</sup>.

وبذلك فإن الاستراتيجية الأمريكية عُرِفَت بفعاليتها وتأثيرها في السياسة العالمية، إذ يتمتع مقرروا ومفكروا الاستراتيجية الأمريكية بالقدرة على التفكير في بناء وتشكيل المستقبل العالمي، إذ تحتوي المؤسسات المعنية صياغة الاستراتيجية على اعداد وفيرة من اصحاب العقول المبدعة القادرة على إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في نطاقات انتشارها، وما يعزز ذلك هو المأسسة والتنظيم التي تتميز بها المؤسسات الأمريكية ولاسيما تلك المتعلقة باستراتيجيتها الخارجية<sup>(٣)</sup>. كما تضم الولايات المتحدة العديد من المراكز البحثية المتخصصة في الجانب الفكري والاستراتيجي مثل (معهد العلاقات الخارجية، مؤسسة بروكلينغز، معهد ابحاث ستانفورد، مؤسسة راند)، والتي ساهمت في نشر الافكار المتعلقة بالهيمنة الأمريكية<sup>(٤)</sup>.

إن غياب الكابح الاستراتيجي بنهاية الحرب الباردة قد افسح المجال لرسم سياسة خارجية كونية تشمل العالم كله ولم يكن تبني الادارة الأمريكية بعد عام ١٩٩٠ لمفهوم النظام العالمي الجديد من الامور التي تثير الدهشة لاسيما وهي استمرار لسياسة مألوفة على

المسرح السياسي الأمريكي والتي تعبر عن خاصية أمريكية أساسية قوامها تغليف سياسة القوة بعبارات اخلاقية مثالية<sup>(٥)</sup>. فقد ركزت السياسة الخارجية الأمريكية عبر الادارات المتعاقبة في حقيقة الامر على تحقيق عدة اهداف تمثل انعكاساً لمصالحها الوطنية وتكريساً لهيمنتها العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فالولايات المتحدة استقادت من نظام الاحادية القطبية في ان تمارس وتنفذ سياسة الهيمنة ضد الجميع<sup>(٦)</sup>. ويمكن أن تحدد أبرز هذه الأهداف بما يأتي:

١. فرض معايير وانماط جديدة للسلوك الدولي.
  ٢. الإبقاء على تماسك المعسكر الغربي، والتمكين لأستمرارية انضواء الدول الصناعية الكبرى تحت اللواء الأمريكي.
  ٣. التأكيد على حق الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل سياسياً أو عسكرياً في أية منطقة في العالم.
  ٤. استخدام الامم المتحدة كأداة لإضفاء الشرعية على أي تحرك عسكري تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.
  ٥. الحد من انتشار السلاح النووي على المستوى العالمي.
- ويمكن القول إن الدولة التي تستطيع اخضاع الاخرين دون أن تستخدم امكانياتها العسكرية (Hard Power)، فهي دولة تتمتع بإمكانيات سياسية ودبلوماسية (الهيبة والنفوذ السياسي)، أي إن القوة السياسية اصبحت وسيلة يستخدمها الاقتصاد لتمير مصالح القوى الدولية الكبرى<sup>(٧)</sup>، فهنا نجد إن المقومات العسكرية أو الاقتصادية أو الثقافية أو التكنولوجية تعد عاملاً مساعداً لتحقيق النفوذ السياسي وليس بالضرورة أن يتم استخدام القوة الصلبة. إذ إن الهيبة والتأثير مهمان إلى حد كبير ومتى ما تم الاعتراف بهما فالدولة تحقق أهدافها من دون توظيف مفردات القوة العسكرية<sup>(٨)</sup>، وكما يؤكد على ذلك (زيبغنيو

بريجينسكي) إذ يقول: "مع بداية القرن الحادي والعشرين، نجد إنه لا مثيل لقوة أمريكا من إزدها العسكري على الصعيد العالمي، ومحورية النشاط الاقتصادي لأمريكا بالنسبة إلى صحة الاقتصاد العالمي، والتأثير الإبداعي للدينامية التكنولوجية الأمريكية ومن إذ الجاذبية العالمية للثقافة المحض أمريكية المتعددة الأوجه، وقد وفرت هذه العناصر كلها لأمريكا نفوذاً سياسياً عالمياً لا نظيره وأصبحت الولايات المتحدة في كافة الأحوال ضابط الإيقاع العالمي وما من منافس لها على المدى المنظور"<sup>(٩)</sup>.

إن السياسة الأمريكية تقوم على المصالح وتعزيز نفوذها العالمي بما يحقق لها القدرة على قيادة العالم وتزعم هرم النظام الدولي متفوقة على الدول الأخرى، فالفكر الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية يرى ان العالم يبحث عن قائد سياسي وان امريكا هي القائد، فالسيطرة الأمريكية على العالم كما ترى يعني الاستقرار الدولي<sup>(١٠)</sup>. لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية قطعت اشواطاً طويلة لبناء هذه المكانة الاستراتيجية في قمة الهرم الدولي وسخرت كل امكانياتها لتحقيق هذه الهيمنة والمحافظة على استمرارها. ويتبين ذلك من خلال معرفة الاهداف أو التحديات الاستراتيجية الأمريكية قبل الهيمنة (الحرب الباردة)، وفي ظل الهيمنة (الأحادية القطبية)، ولاسيما الأفكار التي جاء بها المحافظون الجدد ورؤيتهم الاستراتيجية لمشروع القرن الأمريكي والتحديات التي ستواجه الولايات المتحدة، وكما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (١-١): الاستراتيجيات الأمريكية في فترة الحرب الباردة وما بعد الحرب الباردة

القرن الحادي والعشرين	الحرب الباردة	المجال الاستراتيجي
احادي القطبية	ثنائي القطبية	النظام الأمني الدولي
الحفاظ على "السلام الأمريكي"	احتواء الاتحاد السوفيتي	الأهداف الأمريكية الاستراتيجية
حماية وتوسع نطاقات السلام الديمقراطي/ ردع نشوء قوة عظمى جديدة منافسة/ حماية الدول المفاتيح/ حياة التطور العسكري	ردع التوسع السوفيتي	المهام العسكرية الاساسية
امكانية حصول معارك متعددة على المسرح العالمي	امكانية حصول حرب عالمية متعددة المسارح	التحديات العسكرية الاساسية
شرق آسيا	أوروبا	تركز التنافس الاستراتيجي

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: هادي قببسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين

مدرستين: المحافظة الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٣.

وتأسيساً على ما سبق تستخدم الولايات المتحدة بعض الآليات السياسية لتنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بالهيمنة على النظام الدولي، ومن هذه الآليات هو الهيمنة على المنظمات والمؤسسات الدولية لاسيما الامم المتحدة، كما يشير إلى ذلك وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (جيمس بيكر) إذ يقول "إن استخدام الامم المتحدة لم يكن نتيجة لالتزام قوي بفكرة التعددية الدولية، بل كان ناتجاً عن ادراك عميق لفائدة الامم المتحدة كوسيلة

للقيادة الأمريكية<sup>(١١)</sup>. وتبلور هذا بشكل واضح في حقبة ما بعد الحرب الباردة، إذ فرضت الولايات المتحدة سيطرتها على هذه المنظمة وعلى الأجهزة والوكالات التابعة لها، وخير دليل على ذلك، المدة التي كان فيها الأمين العام للأمم المتحدة (بترس بطرس غالي) الذي اراد لهذه المنظمة الاستقلال في قراراتها بعيداً عن الضغوط الأمريكية، لكن هذه الرؤية كانت سبباً في عدم التجديد له لولاية ثانية من جانب ادارة كلينتون<sup>(١٢)</sup>. وخلال مدة عمله كأمين عام للأمم المتحدة مارستالولايات المتحدة الضغط عليه، إذ خيرت وزيرة الخارجية (مادلين أولبرايت) رؤساء الدول بين صداقة كلينتون أو بترس بطرس غالي، كما أعلنت إنه ليس بوسع الامم المتحدة ان تفعل الا ما تسمح به الولايات المتحدة<sup>(١٣)</sup>. وهذا يدل على إن الولايات المتحدة قد ربطت نجاح الامم المتحدة بتحقيق مصالحها واهدافها تحت تفسيرات ومبررات أمريكية تحاولأن تقنع بها العالم، إذلم يغلق ميثاق الامم المتحدة الباب أمام هيمنة الولايات المتحدة ورغباتها البرغماتية العملية على المنظمة. إذ استخدمت الولايات المتحدة في عهد الرئيس بوش الابن الامم المتحدة في تمرير القرارات التي تخدم السياسات الأمريكية وبالأخص بعد احداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، وما لبثت بعدها على انكار أي دور حيوي للمنظمة الاممية، بل وصلت الهيمنة الأمريكية للمنظمات الاقليمية المرتبطة بهيئة الأمم المتحدة<sup>(١٤)</sup>.

ويبقى جوهر الاستراتيجية الأمريكية الحقيقي هو الحفاظ على الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوحده في القرن الحادي والعشرين وعدم السماح لأي من القوى الأخرى في ان تنافس بشكل فعلي الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى مجرد التفكير بمنافسة لأن القرن الحالي لا بد أن يكون أمريكياً، وتم تأخير ذلك من خلال رؤى استراتيجية كان من بين اهمها ما اصطلح على تسميته (استراتيجية الامبراطورية) The Empire Strategy وان يتم تبني الامن القومي من خلال هذه الاستراتيجية<sup>(١٥)</sup>. ويرى "روبرت كابلان" مراسل

صحيفة "اتلانتيك منتلي" ان صانعي الاستراتيجيات الامنية والسياسية الامريكان يجب ان يتطلعوا إلى الامبراطوريات اليونانية والرومانية والبريطانية ليستفيدوا منها في كيفية صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، ويرى روما بشكل خاص هي نموذج للقوة الشمولية المهيمنة التي استخدمت وسائل مختلفة من اجل فرض وتشجيع النظام في عالم غير منظم وفوضوي<sup>(١٦)</sup>. ويرى الرئيس الأمريكي (جو بايدن) ان السياسة الخارجية هي امتداد منطقي للعلاقات الشخصية<sup>(١٧)</sup> وإن الولايات المتحدة دولة ديمقراطية على العكس من روسيا التي تعد دولة ديمقراطية واستبدادية في الوقت نفسه<sup>(١٨)</sup>

يتضح مما سبق ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت الدولة الأقوى من ناحية الهيمنة السياسية طوال حقبة ما بعد الحرب الباردة وإلى يومنا هذا، وانها بعيدة كل البعد عن التراجع والتدهور في امكاناتها السياسية، ولا يبدو عليها في الوقت الحالي أي مؤشر واضح للضعف جراء التنافس مع الصين. لأن الهيمنة تفرض على الولايات المتحدة الأمريكية ان تسعى دائماً إلى زيادة قوتها النسبية مقارنة مع قوة الاخرين، والسبب يعود إلى "التنافسية" التي تشهدها السياسة الدولية.

### المحور الثاني: مقومات القوة الاقتصادية الأمريكية

يعد العامل الاقتصادي من اهم العوامل المؤثرة في قوة الدولة، اذ يساهم الاقتصاد في توفير الأمن القومي والقوة العسكرية والسياسية للدولة، كما انه يوفر احتياجات المواطنين من فرص العمل والاستثمارات. ومن ثم فإن التفوق الاقتصادي يساهم في دعم مركز الدولة الخارجي، اذ ان الدولة التي لا تستطيع الحفاظ على تفوقها الاقتصادي، تفقد مركزها على الساحة الدولية وهذا ما حدث تماما مع الاتحاد السوفيتي عندما تراجع على المستوى الاقتصادي بشكل كبير مما ادى إلى تفككه وانهاره بعد ما كان قطبا مهما في النظام الدولي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى استمرار هيمنتها على النظام الدولي من خلال التأكيد على الجانب الاقتصادي وفق ما يلي:

### أولاً: التأكيد على استمرارية تفوق أنموذجها الاقتصادي

ويتمتع الاقتصاد الأمريكي بمجموعة من العناصر القوية التي تجعل الاقتصاد العالمي يتأثر كثيراً بالاقتصاد الأمريكي، إذ يؤكد (بريجنسكي) مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) بقوله: "إن القوة الأمريكية هي أساس الاستقرار العالمي وإن أي انكماش اقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية سوف تكون له تأثيرات عالمية كبيرة"<sup>(١٩)</sup>، ومن هذه العناصر ما يأتي<sup>(٢٠)</sup>:

١- يُعدّ الاقتصاد الأمريكي اقتصاداً عملاقاً إذ يشكل ٢٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي العالمي، إذ يقدر الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٢٣.٣٢ ترليون دولار، أما الناتج المحلي الاجمالي العالمي فيبلغ ٩٦.٣٥ ترليون دولار<sup>(٢١)</sup>.

٢- تشكل واردات الاقتصاد الأمريكي من السلع ٣٢٥.٨ مليار دولار، وهذه نسبة عالية قياساً بالواردات العالمية، ومن ثم فإن أي تراجع في الواردات الأمريكية ينعكس سلباً على الدول المصدرة، وتشكل أيضاً الصادرات الأمريكية ٢٥٧ مليار دولار حسب احصائيات ٢٠٢٣<sup>(٢٢)</sup>.

٣- لا يزال الدولار يحتل المركز الأول في النظام النقدي الدولي، كونه يهيمن على ثلثي الاحتياطات الدولية للعملات الحرة، وهذا الأمر يعطي الولايات المتحدة وضعاً خاصاً من ناحية تسديد وارداتها بالعملة الوطنية.

٤- إن كثير من دول العالم تعتمد بالمرتبة الأساس على السوق الأمريكية في تصدير سلعها ومنتجاتها، إذ تشكل نسبة صادرات كندا للولايات المتحدة الأمريكية ٨٣٪.

ونسبة صادرات المكسيك إلى السوق الأمريكية ٨٨٪ كما إن نسبة كبيرة من صادرات الصين، ماليزيا، اليابان، سنغافورة، تايلند تذهب إلى السوق الأمريكية. ٥- يُعدّ الاقتصاد الأمريكي من اكبر الاقتصاديات التي تستثمر في الخارج، إذ بلغ حجم الاستثمارات الأمريكية في عام ٢٠١٩ فقط ٥.٩٦ ترليون دولار، وبالمقابل تعد الولايات المتحدة أكثر دولة تستقبل استثمارات أجنبية<sup>(٢٣)</sup>.

والملاحظ مما تقدم إن الولايات المتحدة تحظى بمكانة مهمة على صعيد السيطرة على مصادر الطاقة والموارد الأولية، كالنفط والمعادن الأخرى، كما تحتوي على المخزون الاحتياطي والاستراتيجي من النفط والذهب والعملات الأجنبية والأرصدة في مختلف بنوك العالم. وطبقا لذلك يمكن القول إن الاقتصاد الأمريكي يعد اضخم اقتصاد في العالم، كون الولايات المتحدة الأمريكية على عكس بلدان كثيرة، استطاعت تحول هذه الموارد إلى موارد ذات تأثير فعال على المستوى الدولي<sup>(٢٤)</sup>.

فضلاً عن ذلك فإن من مؤشرات تفوق الولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية، يأتي من خلال استحوادها على معظم الشركات المتعددة الجنسية في العالم<sup>(٢٥)</sup>، إذ تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية ١٠٠ شركة عملاقة في العالم منها: (Apple) وتبلغ قيمتها السوقية ٢.٤٦٦ ترليون دولار، Microsoft وتبلغ قيمته السوقية ٢.٠٤٩ ترليون دولار، Google وتبلغ قيمتها ١.٢٦٧ ترليون دولار، Amazon وتبلغ قيمتها السوقية ١.٠٢٥ ترليون دولار) وذلك حسب احصائيات عام ٢٠٢٢، والكثير من هذه الشركات تحتل المراتب الأولى من بين الشركات العالمية الكبرى، والذي يتسع نشاطها إذ يشمل فروع الإنتاج والخدمات كافة بالمقارنة مع الشركات العالمية الأخرى<sup>(٢٦)</sup>.

ومما يدعم فكرة الهيمنة الأمريكية ولاسيما في الجانب الاقتصادي، هو ضخامة حجم الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة مقارنة بأقرب المنافسين (الصين) التي يمثل اقتصادها اليومثاني أكبر اقتصاد في العالم، وهو أيضاً الاقتصاد الأكثر تطوراً في العالم في السنوات الأخيرة<sup>(٢٧)</sup>، ومقارنة بالناتج الاجمالي العالمي، كما هو موضح بالجدول الاتي.

**الجدول رقم (١-٢) مقارنة بين الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة والصين لسنوات مختارة بالترليون دولار**

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي	الناتج المحلي الاجمالي الصيني	الناتج المحلي الاجمالي العالمي
٢٠١٥	18.21	11.6	74.9
٢٠١٦	18.7	11.23	76.2
٢٠١٧	19.48	12.31	81
٢٠١٨	20.53	13.89	86.2
٢٠١٩	21.38	14.28	87.6
٢٠٢٠	21.06	14.69	85.4
٢٠٢١	23.32	17.73	97

، 2023، 15 March،The World Bank،Source: 1- GDP (current US\$) – China The World ،on: <https://2u.pw/b6sj3p>. 2- GDP (current US\$) – United States Global ، 2023: on: <https://2u.pw/sRFp6t>. 3- Aaron O'Neill،15 March،Bank gross domestic product (GDP) at current prices from 1985 to 2027(in billion on: ، 2023،Statista16February،U.S. dollars)

<https://www.statista.com/statistics/268750/global-gross-domestic-product-gdp/>.

وكما يقول استاذ العلوم السياسية (جوزيف ناي) في وصفه لأهمية الاقتصاد في السياسة الخارجية: "ان القوة الاقتصادية بمختلف مقوماتها قد دعمت اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية وعملت على تمويلها في اتجاه الهيمنة والتفرد على المستوى الدولي"<sup>(٢٨)</sup>. إذ وضعت الولايات المتحدة برنامجاً تعمل من خلاله للسيطرة على اقتصاديات العالم وخصوصاً دول العالم النامي ويتضمن هذا البرنامج:<sup>(٢٩)</sup>

- ١- السيطرة على الاسواق العالمية.
- ٢- المساعدات الاقتصادية والقروض، وتأتي المساعدات الاقتصادية الأمريكية خوفاً من ان ينغلقوا على انفسهم والدليل على ذلك هو ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية من مساعدات إلى اسرائيل تقدر بـ ٣٠٢ مليار دولار سنوياً، وما تقدمه من مساعدات إلى ٤٧ بلداً افريقياً والتي تقدر بـ ٦٣٠ مليون دولار.
- ٣- العقوبات الاقتصادية: اعتمدت الولايات المتحدة هذه الوسيلة بعد الحرب الباردة، عندما انفردت بقيادة العالم، إن كان من نتائج هذا الانفراد فرض مبادئها السياسية والاقتصادية، وان تمت مخالفتها من أي دولة فسوف تتعرض إلى عقوبات فردية من طرف الولايات المتحدة أو عن طريق المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية ومنها الحصار على العراق الذي ادى إلى انحدار الاقتصاد العراقي خلال المدة ١٩٩١-٢٠٠٣<sup>(٣٠)</sup>، وكذلك العقوبات ضد إيران والسودان وسوريا وغيرها من الدول.

## ثانياً: الهيمنة على مؤسسات الاقتصاد الدولي

سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ أواخر الحرب العالمية الثانية إلى انشاء نظام تجارة حر يعزز المصالح الأمريكية، إذ دعمت الاندماج التدريجي للعديد من الدول في المؤسسات الاقتصادية الدولية ذات الطابع الرأسمالي الأمريكي كصندوق النقد الدولي<sup>(٣١)</sup>، الذي تساهم فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالنصيب الأكبر، إذ تبلغ حصتها ١١٧ مليار دولار و ٤٤ مليار دولار من الأموال التكميلية من إجمالي الموارد البالغ ٦٨٧ مليار دولار، ومن ثم تبلغ حصتها ١٧.٦٪ من إجمالي الحصص حسب احصائيات عام ٢٠٢٢<sup>(٣٢)</sup>، لذلك فإن معظم قراراته كانت أمريكية.

ومن المؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية، إذ تبلغ حصة الولايات المتحدة في منظمة التجارة العالمية أكثر من ١٧٪، ومن ثم عملت الولايات المتحدة على تكريس هيمنتها على هذه المؤسسات<sup>(٣٣)</sup>. مضافاً لها التحالفات الدولية<sup>(٣٤)</sup>

وفي واقع الأمر قد أتاح هذا الوضع المتميز للولايات المتحدة الأمريكية داخل هذه المؤسسات المالية العالمية فرصة السيطرة على سياساتها لخدمة المصالح الأمريكية، من خلال تحكمها في اختيار كل من مدير صندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي غالباً ما يحمل الجنسية الأمريكية، ومن ثم فإن مدى تأثير النفوذ الأمريكي على سياسات وبرامج المؤسسات المالية الدولية يتضح من خلال دور البنك الدولي في تعزيز رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الرأسمالي، فقد اهتم البنك منذ انشائه بالرأسمالية والعمل على زيادة دور القطاع الخاص في اقتصاديات الدول النامية، لذلك فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار

تعليمات أمنية لهذه المؤسسات تطالب بمنع تقديم مساعدات أو قروض دولية لعدد كبير من الدول<sup>(٣٥)</sup>.

من ناحية أخرى تسيطر الولايات المتحدة على منظومة اقتصادية كبيرة متشعبة مرتبطة بالعالم ارتباطاً وثيقاً، إذ أصبح العالم معداً بشكل غير قابل للفهم بسهولة ممتنعة بعد عام ١٩٩١م، إذ استجابت الولايات المتحدة الأمريكية لملى الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفيتي إثر تفككه وغيابهم المسرح الجيوسياسي العالمي، فقد استطاع الأمريكيون تطوير فرضية ربط كل شيء بكل شيء أمريكي لكي يستمر وإيقناع العالم بالمحصلة الختامية لانهيار الولايات المتحدة تعني انهيار العالم بأسره، وهذا ما يمكن الاستدلال عليه بربط الولايات المتحدة نفسها بالعالم بها عبر النفط والدولار والأسهم والبنوك والتكنولوجيا والأمن الإقليمي والدولي<sup>(٣٦)</sup>.

ومع إن الدولار الأمريكي هو عملة أكبر اقتصاد في العالم، ولكنه أيضاً يستخدم على نطاق واسع في خارج الولايات المتحدة، كعملة احتياطية من قبل المدخرين غير الأمريكيين، وكعملة للتبادلات التجارية من قبل المصدرين والمستوردين على المستوى العالمي، وكعملة تمويل من خلال مجموعة واسعة من المقترضين من خارج الولايات المتحدة<sup>(٣٧)</sup>. هذه الاستخدامات العالمية للدولار الأمريكي تعني أن التغييرات في القيمة لها عواقب على الاقتصاد العالمي بما يتجاوز التأثيرات المباشرة التقليدية على التجارة الخارجية مع الولايات المتحدة.

وانطلاقاً مما تقدمنا النقوى الاقتصادي الذي تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية وما ينتج عنه من سيطرة على معظم اقتصاديات العالم ولاسيما الدول النامية، هو نتيجة استغلالها لمؤسسات التمويل الدولية، وعلى الرغم من ان مبادئ هذه المؤسسات تنص على إنه يجب الا يستغل البنك الدولي والصندوق ومنظمة التجارة العالمية لخدمة أي

اهداف سياسية، وان الاعتبارات الاقتصادية هي وحدها التي سوف تكون محور الاهتمام عند اتخاذ أي قرار، الا إن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل جاهدة على حفظ دورها القيادي بكل هذه المؤسسات المالية الدولية لأستمرار هيمنتها ونفوذها الدولي.

### المحور الثالث: مقومات القوة العسكرية الأمريكية

لقد هيمن على فكر وعقيدة المؤسسة العسكرية الأمريكية خلال حقبة الحرب الباردة مذهب حربي وورثته الولايات المتحدة الأمريكية من تجربتها اثناء الحرب العالمية الثانية وظل يسيطر على حسابات التخطيط العسكري الأمريكي حتى أواخر الثمانينات، ويرتكز هذا المذهب على اعتماد المؤسسة العسكرية على القوة الصناعية الهائلة للاقتصاد الأمريكي لضمان تفوق القوات الأمريكية من إذالكم والكيف سواء في مسرح العمليات بهدف توظيف هذا التفوق لإلحاق الهزيمة بقوات العدو، أو على المستوى الاستراتيجي بهدف احداث استنزاف منظم لبيئته الاقتصادية وقد تبلورت الخطوط العريضة لهذا المذهب في ذروة الصراع مع قوات المحور، فابتداءً من عام ١٩٣٨م اشرفت المؤسسات العسكرية على اكبر عملية تعبئة صناعية إذخصص حوالي ١٥٪ من اجمالي الناتج القومي لتغذية آلة الحرب، وهذه التجربة اثرت بقوة على العقيدة العسكرية الأمريكية<sup>(٣٨)</sup>، ومن ثم فإن من الواضح بأن المشروع الأمريكي للهيمنة تأسس على مزيج من العوامل المختلفة، من أهمها العسكري الذي يتكون من شبكة عالمية من القواعد العسكرية<sup>(٣٩)</sup>.

إن سعي الدولة المسيطرة في نظام القطبية الأحادية للحفاظ على سيطرتها يمكن أن يدفعها لأستعمال الوسائل كلها من أجل تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك اللجوء إلى القوة المسلحة في سياستها الخارجية<sup>(٤٠)</sup>. ويتخذ استخدام الوسيلة العسكرية، كأداة من ادوات تنفيذ السياسة الخارجية، لأية دولة أحد الاساليب الثلاثة الآتية<sup>(٤١)</sup>:

١. اسلوب الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة لتحقيق اهداف السياسة الخارجية.

٢. اسلوب التهديد باستخدام القوة العسكرية لإجبار الطرف الآخر على الرضوخ.

٣. والاستجابة لأهداف السياسة الخارجية (اسلوب الردع).

٤. اسلوب استعراض القوة المسلحة بهدف اثاره مخاوف الطرف الخصم.

والمنتبع لتأريخ الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص استخدامها لقوتها العسكرية، يلحظ ان الاسلوبين الأول والثاني دائما ما يتم استخدامهما من الجانب الأمريكي. لذلك تعد الولايات المتحدة من الدول التي لا تمتثل لقواعد تحريم استخدام القوة بالرغم من ان ميثاق الامم المتحدة حرم استخدام القوة العسكرية الا ضمن حدود سلطة مجلس الأمن<sup>(٤٢)</sup>.

تُعدّ عقيدتي (الردع والاحتواء المزدوج) الأساس الذي كانت تبنى عليه الاستراتيجيات العسكرية منذ تأسيس وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) عام ١٩٤٧م طوال حقبة الحرب الباردة وما بعدها حتى عام ٢٠٠١م الذي شهد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، اذ تبنت الولايات المتحدة وفي ظل قيادة الرئيس بوش الابن عقيدة جديدة (الحرب الاستباقية- الوقائية) والتي استخدمتها في افغانستان ٢٠٠١م وفي العراق ٢٠٠٣م ومبدأ هذه العقيدة يتمحور حول التحول من التصدي لهجوم فعلي إلى شن حروب وضربات استباقية ووقائية لمنع هجمات متوقعة<sup>(٤٣)</sup>.

وقد استخدمت الولايات المتحدة اسلوب التدخل السياسي والعسكري، بهدف الحفاظ على آليات وقواعد عمل النظام الدولي الذي يخدم مصالحها، إذ يكون تدخلها تحت شعارات اخلاقية في اطار الشرعية الدولية<sup>(٤٤)</sup>، وهذا السلوك التدخلي الأمريكي أصبح يستند إلى أسس نابغة من الهيمنة الأمريكية على العديد من المؤسسات الدولية ابرزها الامم المتحدة التي باتت ساحة مفضلة للسعي الأمريكي لتوظيف امكانياتها السياسية والمالية وحتى الدعائية من اجل تحقيق الاجماع الدولي لصالح التدخل السياسي والعسكري في مختلف

مناطق العالم تحت شعارات التدخل الانساني وحماية حقوق الانسان أو الاسباب الامنية (٤٥).

أما فيما يخص القدرات النووية للولايات المتحدة الأمريكية، فقد احتفظت اعتباراً من يناير ٢٠٢١، بمخزون عسكري من حوالي ٣٨٠٠ رأس نووي، تقريباً نفس العدد في يناير ٢٠٢٠ تم نشر حوالي ١٨٠٠ منها، تتكون من حوالي ١٧٠٠ رأس حربي استراتيجي و١٠٠ رأس حربي غير استراتيجي (أو تكتيكي) على الطائرات والصواريخ الباليستية والغواصات، فضلاً عن ذلك تم الاحتفاظ بحوالي ٢٠٠٠ رأس حربي احتياطي وحوالي ١٧٥٠ رأساً حريباً في انتظار التفكيك<sup>(٤٦)</sup>. ويرجع خفض الرؤوس الحربية تطبيقاً لمعاهدة خفض الاسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت الجديدة) في عام ٢٠١٧<sup>(٤٧)</sup>.

وتحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من ١٥٠ الف جندي حول العالم وكما هو موضح في الجدول رقم (٣-١)، (٥٠) الفاً من جنودها على سفن الاسطول الأمريكي الذي يجوب بحار العالم لاسيما الوجود الأمريكي في مضيق هرمز لأن الولايات المتحدة تعتقد ان من يسيطر عليه يتحكم في الاقتصاد العالمي<sup>(٤٨)</sup>.

وهناك أكثر من (٨٠٠) منشأة عسكرية أمريكية خارج الولايات المتحدة، منها (٦٠) قاعدة رئيسة، ووجود عسكري أمريكي في أكثر من (١٤٠) دولة، منها انتشار رئيسي في (٢٥) دولة، فضلاً عن التزامات قوية بالدفاع عن (٣١) دولة، واتفاقيات دفاعية مهمة مع (٢٩) دولة أخرى<sup>(٤٩)</sup>. ومن ثم فإن الهدف النهائي من هذا الانتشار الكبير هو الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيزها، وكذلك ضمان حلفائها وعلى رأسهم إسرائيل.

## الجدول رقم (١-٣) انتشار الافراد العسكريين الأمريكيين حول العالم وفقاً لعام

٢٠٢٢

مكان الانتشار	عدد الجنود
أوروبا	٣٩٥.٦٧
الدول السوفيتية السابقة	٢٤٠
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٨٤.٠٩٣
شمال افريقيا والشرق الأدنى وجنوب آسيا	٥٦١.٦
جنوب الصحراء الكبرى	٠.٣٥.١
النصف الغربي للكرة الأرضية	٩٤٧.١
أماكن أخرى	٩٣٥.٥

، Statista،Source:Deployment of U.S. troops in selected world regions 2022 on: <https://2u.pw/2SYk2g>، 2023، last visite : 22 March، 2022،21 December ٢٠١٧ ويمثل الانفاق العسكري الأمريكي اكثر من ثلث اجمالي الانفاق العالمي في عام ٢٠١٧ ببلوغه ٦١٠ مليار دولار، وبقية الولايات المتحدة اكبر المنفقين على السلاح في العالم،إذبلغ الانفاق الأمريكي نحو ثلاثة اضعاف (٢.٧) انفاق الصين التي تعد ثاني أكبر المنفقين على السلاح، اذ مثل الانفاق العسكري الأمريكي ٣.١٪ من ناتجها المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٧، أما في عام ٢٠١٨ فبلغت ميزانية الانفاق العسكري ٧٠٠ مليار دولار بزيادة كبيرة عن عام ٢٠١٧ أما عام ٢٠١٩ فكانت ميزانية الدفاع ٧١٧ مليار دولار<sup>(٥٠)</sup>. وفي عام ٢٠٢٣ بلغت ميزانية الدفاع الأمريكية ٨٧٧ مليار دولار،ومن ثم فإن الولايات المتحدة تنفق على الدفاع أكثر مما تنفقه الصين وروسيا والهند والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وكوريا الجنوبية واليابان وأوكرانيا مجتمعة<sup>(٥١)</sup>

الجدول رقم (١-٤) تصاعد الانفاق العسكري الأمريكي لسنوات مختارة (بالمليار دولار)

السنة	المبلغ بالمليار دولار	النسبة من الناتج المحلي الاجمالي
٢٠١٥	٦٣٣.٨٣	%٣.٤٨
٢٠١٦	٦٣٩.٨٦	%٣.٤١
٢٠١٧	٦٤٦.٧٥	%٣.٣١
٢٠١٨	٦٨٢.٤٩	%٣.٣١
٢٠١٩	٧٣٤.٣٤	%٣.٤٣

last visit: 23 ،Source: U.S. Military Spending/Defense Budget 1960–2023  
on: <https://www.macrotrends.net/countries/USA/united-states/military-spending-defense-budget>، 2023،March

وتبلغ ميزانية الدفاع الأمريكية لعام ٢٠٢٠ (٧٢١.٥) مليار دولار، أما عام ٢٠٢١ فبلغت ميزانية الدفاع ٧٤٠ مليار دولار<sup>(٥٢)</sup>، وقالت مجلة "ديفينس نيوز" الأمريكية إن الرئيس الأمريكي جو بايدن، طلب من الكونغرس اعتماد (٧٥٣) مليار دولار لتمويل جهود حماية الأمن القومي، بينها (٧١٥) مليار يتم تخصيصها لوزارة الدفاع لعام ٢٠٢٢<sup>(٥٣)</sup>. كما أصبحت شركات السلاح الأمريكية، المورد الرئيسي لنحو (٩٠٪) من الحروب والنزاعات على مستوى العالم<sup>(٥٤)</sup>.

يمكن القول إن صادرات الولايات المتحدة من الأسلحة باتت وسيلة لدعم هيمنتها العالمية، وفي الوقت نفسه اضعاف الخصوم والمنافسين، ويتبين ذلك من خلال تحكم

الولايات المتحدة وسيطرتها على تجارة الاسلحة بين دول حلف شمال الاطلسي "الناتو"، مما يجعله في مركز متفوق بالمقارنة مع دول الأخرى ضمن الحلف.

وتأسيسا على ما تقدمتطي الولايات المتحدة منذ تأسيسها وإلى يومنا هذا قدرا كبيراً من الاهتمامبالوسيلة أوالأداة العسكرية في تحديد أهدافها ورسم استراتيجياتها الخاصة بتحقيق تلك الأهداف، حتى أضحت تلك الوسيلة صاحبة الفضل فيما وصلت اليها الأمة الأمريكية من مكانة عالمية ومصالح واسعة الانتشار في كافة أنحاء العالم وهيمنة واضحة على مستوى النظام الدولي.

### المحور الرابع: مقومات القوة التكنولوجية الأمريكية

إن قياس قوة أي دولة يعتمد على تمتعها ببعض الافضليات مقارنة مع الدول الأخرى. وفي وقتنا الحالي تمثل القدرات التكنولوجية مصدراً مهماً لقوة الدولة على المستوى الدولي. فالبعض منها تسعى من خلال امتلاكها التكنولوجيا إلى المحافظة على موقعها في قمة الهرم الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية، أما البعض الاخر من الدول التكنولوجية تهدف إلى المنافسة على قيادة النظام الدولي كما هو الحال مع الصين.

ويشهد العالم اليوم تغلغل تكنولوجيا الواقع الافتراضي، بعد ان اصبحت شبكة الانترنت جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية، وأصبح لها دورها المتقدم في جميع القطاعات الحيوية في العالم، محدثة ثورة في عالم الاتصالات ونقله نوعية دور الإعلام، وتقدماً لدور المجتمع المدني العالمي. وهي بمثابة العمود الفقري للتنسيق بين كافة المجالات الاقتصادية، وقد لعبت دوراً مهماً في ترجيح كفة الاقتصاد المعتمد على التكنولوجيا الرقمية على نظيره المؤسس على الصناعة الثقيلة<sup>(٥٥)</sup>، وهذا ما حصل تماماً مع الاتحاد السوفيتي بعد أن كان يعتمد اعتماداً كلياً على الصناعات الثقيلة، ومن ثم فقد كان متخلفاً

عن الولايات المتحدة الأمريكية التي قطعت اشواطاً كبيرة في المجال التكنولوجي في القطاعات كافة. وفي الوقت نفسه أدت الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة إلى تراجع الدور الذي كانت تلعبه الأيديولوجيا كونها الدافع الذي يحرك التفاعلات الدولية وتركت المكان لعناصر أكثر فعالية وجاذبية هما الاقتصاد والتكنولوجيا<sup>(٥٦)</sup>.

ولم تعد القدرات العسكرية والنووية هي الآلية الوحيدة والمركزية في تفعيل الدور الاقليمي والدولي للدول، وإنما حلت محلها عناصر أكثر حداثة تنتمي إلى البعد الجيو اقتصادي (GeoEconomic) في العلاقات الدولية المعاصرة كالقدرة على الابتكار والتجديد التكنولوجي ومستويات التعليم والانفاق على البحث والتطوير.... الخ<sup>(٥٧)</sup>.  
إذتضمالولايات المتحدة الأمريكية العديد من المعاهد الخاصة والعامة ومؤسسات التعليم العالي المهمة بالجانب العلمي والتكنولوجي. إذ تنصدر الجامعات الأمريكية أهم الجامعات العالمية المرموقة، تتواجد 30 جامعة وكلية أمريكية من أصل أفضل ٤٥ جامعة وكلية في العالم، مثل (جامعة هارفارد، جامعة ييل، معهد ماساتشوستس للتقنية، جامعة ستانفورد، جامعة برنستون، جامعة كولومبيا وجامعة كاليفورنيا) وغيرها<sup>(٥٨)</sup>.

تشير التقديرات بأن الولايات المتحدة الأمريكية ماتزال على القمة في امتلاكها للقدرات التكنولوجية، فهي في أعلى سلم الابتكار التكنولوجي مقارنة مع الدول المنافسة لها في هذا المجال، خصوصاً وأنها كانت السبّاقة في تبني عصر المعلوماتية وبناء الاقتصاد الرمزي<sup>(٥٩)</sup>. وإذا ما عرفنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتكر ٦٠٪ من تكنولوجيا المعلومات لأدركنا مدى القدرة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على النظام السياسي الدولي<sup>(٦٠)</sup>. أما في مجال إنتاج البرامج وتطويرها فتعد الولايات المتحدة أكبر منتج للبرامجيات على مستوى العالم، إذتجاوز إنتاجها (٤٥٪)

من حجم الانتاج العالمي، تليها دول الاتحاد الأوروبي بنسبة (٢٣٪)، ثم الدول الاسيوية التي تصل نسبة انتاجها إلى (١٨٪)<sup>(٦١)</sup>.

أما على صعيد التكنولوجيا العسكرية، فإن الولايات المتحدة تمتلك قاعدة عسكرية صناعية ضخمة تابعة للمؤسسة العسكرية، إذ تقوم هذه المؤسسة بإنتاج منظومات التسلح عالية التكنولوجيا، إذ انفقت مليارات الدولارات لتطوير بحوث السلاح وبحوث منظومات الدفاع الصاروخية الفضائية<sup>(٦٢)</sup>. إلى جانب امتلاكها لوكالة فضاء متخصصة (ناسا)، التي تستحوذ على معظم النشاط العلمي في الفضاء الذي بات مسرحاً لعملياتها العسكرية واصبح كذلك مجالاً للتنافس ذي الطابع العلمي والتكنولوجي، إذ تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق سيادة في المجال الفضائي من خلال نشر الأقمار الصناعية المتخصصة بالرصد والمراقبة والتجسس وكذلك المشاريع التي تهدف إلى عسكرة الفضاء<sup>(٦٣)</sup>.

تهدف الولايات المتحدة اليوم من خلال الاهتمام بالجانب التكنولوجي، إلى إيجاد فجوة بينها وبين القوى الأخرى التي تنافسها في هذا المجال، كون الأقطاب الأخرى تسعى إلى تفويض المكانة الأمريكية على المستوى الدولي. وان أبرز هذه الدول التي تثير القلق الأمريكي هي الصين، والسبب في ذلك يعود الى التطورات الهائلة والمتسارعة التي ترافق التكنولوجيا الصينية.

إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى منع الصين من سد الفجوات التكنولوجية المتبقية بينها وبين الصين والغرب ومنع (اللاحق والسبق) الصيني، وهذا الأمر يظهر في ثلاثة اتجاهات<sup>(٦٤)</sup>:

١- تقييد الاستثمار الصيني في التكنولوجيا، والتقييد الاستثماري، يعني وجوب حصول الشركات على موافقة من الحكومة الأمريكية للتعاون مع رأس المال الصيني في

الصناعات التكنولوجية لتقليص حيازة أو مشاركة الاستثمارات الصينية لشركات تكنولوجية أمريكية أو حتى غربية تلقى الدعم أو المشاركة من شركات أمريكية.

٢- تقييد تصدير التكنولوجيا إلى الصين، ويشمل تقييد بيع معدات التكنولوجيا الأمريكية للصين، ما يجعل من الصعب على الشركات الصينية في سلاسل التوريد أن ترتبط بالشركات الأمريكية وتورد لها.

٣- فرض التعريفات الجمركية، ويعد فرض التعرفة الجمركية الإجراء الثالث في الحرب التجارية، والذي استهدف البضائع الوسيطة التكنولوجية الصينية على وجه التحديد. إذ يعد فرض تعرفه أعلى على البضائع التكنولوجية الصينية وسيلة لسحب الاستثمارات التكنولوجية الأمريكية من الصين وتوجيهها إلى مراكز أخرى، لأنها أصبحت أعلى تكلفة.

وهذا يشير إلى ان الولايات المتحدة الأمريكية تريد مواصلة التفوق التكنولوجي الذي بدوره يدعم المكانة الأمريكية في النظام الدولي المتمثلة في الزعامة والتفوق، فمن دون القدرات التكنولوجية لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في الهيمنة الدولية. لذا نجدها تعمل جاهدة على منع الدول المنافسة لها من تحقيق تفوق تكنولوجي يذكر. وتأسيساً على ما سبق فإن المقومات التكنولوجية يمكن ان تلعب دوراً مهماً في تغيير النظام السياسي الدولي أو الحفاظ على الوضع الراهن، لما لها من تأثير كبير على المقومات الأخرى كالمقومات العسكرية والاقتصادية والتي يمكن ان تدعم عملية التعبئة والحشد السياسي الذي يدفع باتجاه التغيير أو المحافظة.

### المحور الخامس: مقومات القوة الناعمة الأمريكية

يستند هذا النوع من الهيمنة على التأثير الثقافي والموارد غير العسكرية والقوة الاقتصادية، مثل الهيمنة الروسية على الدول القريبة منها، أو التواجد الصيني الذي

ينظر له بشكل متزايد على انه يظهر بعض خصائص الهيمنة في جنوب شرق آسيا، أو نفوذ الولايات المتحدة في كندا وأمريكا الوسطى، مع الفارق بين الولايات توصف "القوة المهيمنة العالمية"<sup>(٦٥)</sup>.

وتعرف القوة الناعمة بأنها " القدرة على التأثير في سلوك الآخرين من خلال اعادة تشكيل أولوياتهم من دون استخدام ادوات اكراه وانما من خلال الاقناع والاستقطاب المرتبط بمصادر وقدرات غير ملموسة"، وهذه الوسائل الجاذبة يمكن استخدامها بعدة طرق منها : الثقافة الشعبية، الدبلوماسية العامة والخاصة، الشركات والمؤسسات التجارية العاملة، المنظمات الدولية<sup>(٦٦)</sup>.

وإذا تحدثنا من المنطلق الثقافي فان الولايات المتحدة تظل الاكثر نفوذاً وتأثيراً في عالمنا الراهن سواء كان على صعيد الثقافة الشعبية ام على صعيد الثقافة العليا، مستفيدة من شيوع اللغة الانجليزية على مستوى العالم، سواء كان لغة تخاطب يومي، ام لغة التجارة والاعمال، بحكم وراثتها من الامبراطورية البريطانية المستعمرة التي خلفت بصماتها في بلدان عديدة من العالم، فهناك اليوم مئات الملايين من البشر يأكلون ويلبسون على النمط الأمريكي، ويستخدمون الحواسيب والبرمجيات الالكترونية الأمريكية، ويشاهدون الافلام الأمريكية ويستمعون إلى الاغاني الأمريكية<sup>(٦٧)</sup>. أما اذا تحدثنا عن الثقافة العليا، من جامعات ومراكز بحوث وحركة طباعة ونشر، نجد ان الولايات المتحدة دائماً صاحبة الريادة، اذ لا توجد اليوم في أوروبا أو اليابان أو الصين جامعات ترتقي إلى مستوى جامعة ( جامعة جونز هوبكنز، جامعة كاليفورنيا- سان فرانسيسكو، جامعة هارفارد، جامعة ستنفورد) وغيرها من الجامعات المتميزة، وهذا لا يرجع لكون الأمريكيان اكثر عبقريةً وتفرداً فكرياً وعلمياً من غيرهم بل السبب يعود إلى الميزانيات الهائلة التي يتم توجيهها للجامعات ولقطاع البحث العلمي والابتكار<sup>(٦٨)</sup>.

ففي تقرير نشرته مجلة (Forbes) مثل إجمالي الانفاق على البحث والتطوير في الكليات والجامعات الأمريكية لعام ٢٠٢١ أكثر من ٨٩ مليار دولار. والجدول الآتي يوضح أبرز الجامعات الأمريكية من إذا الانفاق.

الجدول رقم (١-٦) الانفاق على البحث والتطوير لأفضل ١٠ جامعات أمريكية

لسنة ٢٠٢١

التسلسل	الجامعة	الميزانية
١	جامعة جونز هوبكنز	٣.١٨ مليار دولار
٢	جامعة كاليفورنيا - سان فرانسيسكو	١.٧١ مليار دولار
٣	جامعة ميشيغان	١.٦٤ مليار دولار
٤	جامعة بنسلفانيا	١.٦٣ مليار دولار
٥	جامعة واشنطن	١.٤٩ مليار دولار
٦	جامعة كاليفورنيا- لوس أنجلوس	١.٤٥ مليار دولار
٧	جامعة كاليفورنيا- سان دييغو	١.٤٣ مليار دولار
٨	جامعة ويسكونسن	١.٣٨ مليار دولار
٩	جامعة ستانفورد	١.٢٧ مليار دولار
١٠	جامعة هارفارد	١.٢٥ مليار دولار

Top 25 American Universities For R And D ،Source:Michael T. Nietzel last visit: ، 2022،17December، Forbes،Spending; Johns Hopkins #1 Again on: <https://2u.pw/oVtc0h>، 2023،22 March

يقدم جوزيف ناي نظرية (القوة الناعمة) التي ارتبطت بإسمه في الأوساط الدبلوماسية والمحافل السياسية، ففي كتابه الصادر عام ١٩٩٠ بعنوان "الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية"، وفي كتابه الذي صدر عام ٢٠٠٤ بعنوان "القوة الناعمة" عد ناي القوة الناعمة شرطاً أساسياً لا بد أن تقوم به الولايات المتحدة، إذا ارادت الحصول على الدعم الخارجي، وإن التفوق الأمريكي لن يعتمد على القوة العسكرية والاقتصادية فقط بل على

القوة الناعمة النابعة من الثقافة الأمريكية والقيم الخاصة بها، ومنها الثقافة السياسية والدبلوماسية التي تجعل الآخرين يشعرون بانهم استشيروا وان مصالحهم اخذت بالاعتبار<sup>(٦٩)</sup>. ومن مصاديق القوة الناعمة الأمريكية أن الدول الكبرى ترى أنه من الممكن إدارة التفاعلات الدولية بالتعاون مع الولايات المتحدة لجعل النظام الدولي أكثر توازناً واستقراراً<sup>(٧٠)</sup>. ويرى ناي إن الولايات المتحدة لديها الكثير من المصادر التي تقدم لها قوة ناعمة حقيقية، فعندما يتم الحديث عن الامكانيات الاقتصادية الأمريكية الكبيرة فلا ينظر لها بمجرد ثروة فقط بل ينظر إلى السمعة والجاذبية أيضاً، فالولايات المتحدة ليست صاحبة أكبر اقتصاد عالمي فحسب، بل ان ما يقرب من نصف اكبر 500 شركة كبرى في العالم هي شركات أمريكية، كما إن ٦٢٪ من العلامات التجارية العالمية أمريكية وكذلك ثمان من اكبر عشر مدارس للأعمال التجارية<sup>(٧١)</sup>.

### الخاتمة

لقد سعت هذه الدراسة إلى تناول مقومات القوة الأمريكية لأستمرار هيمنتها على النظام الدولي في ظل التنافس مع القوى الدولية الأخرى لاسيما الصين عن طريق منافستها في الجانب الاقتصادي وروسيا عبر منافستها في الجانب العسكري، ومن ثم يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستمر في تفرداها الدولي على المستوى القريب والمتوسط بسبب ما تتمتع به من إمكانات وقدرات هائلة لا تتوافر في القوى الدولية المنافسة لها. وفي المقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على استمرار هيمنتها الدولية مستخدمة جميع الوسائل لتحقيق هذا الغرض، فهي لا تزال الدولة العظمى في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها من مجالات القوة، إذإنها استطاعت أن تستمر في تفوقها العالمي من خلال بناء قواعد ومؤسسات سياسية واقتصادية وعسكرية لم تستطع أي دولة أخرى ان تنافسها في كل

المستويات. ومن ثم لو تعرضت الولايات المتحدة للتراجع في إحدى ميادين المنافسة مع الصين على سبيل المثال وهنا يتم التركيز بالأساس على المجال الاقتصادي، إلا إن الولايات المتحدة لا تزال تهيمن بشكل جلي على الميادين الأخرى لاسيما العسكري والثقافي منها. ومن ثم يمكننا القول إنه ربما يعتمد مستقبل القيادة الأمريكية للعالم، في نهاية الأمر، على استمرار مقومات القوة الأمريكية في التفوق على أقرب المنافسين لها ولاسيما الصين، فعلى الرغم من التطور الاقتصادي الكبير للصين إلا إنه يشتمل على تداعيات تعيق تقدمها، منها انتشار ظواهر التلوث، وظاهرة الفساد، وكذلك بروز الفوارق بين طبقات المجتمع، والاختلافات بين الأقاليم، والمشكلات المتعلقة بالمشاركة السياسية، والديمقراطية التي لا تزال في بدايتها مقارنة بتقدمها الاقتصادي والاجتماعي، إلى غير ذلك من التحديات والمشكلات التي تواجه الصين وتعيق من تحقيق أهدافها المتمثلة بأداء دور كبير في النظام الدولي وموازنة الولايات المتحدة.

## الهوامش

(١) عبدالغفور كريم علي وعمر نورالديني، المقومات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد (٩)، ٢٠١٧، ص ١٣٩.

(٢) فينوس غالب كامل السعدي، الترتيبات الإقليمية والهيمنة الأمريكية جنوب شرق آسيا أنموذجاً، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠١٦، ص ٢٣٢-٢٣٣.

(٣) هادي قببسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٦.

(٤) فينوس غالب كامل السعدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٢.

(٥) رنا علي خلف الشجيري، الولايات المتحدة والتغيير في النظام الدولي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ٨٠.

- (٦) حميد حمد السعدون، الاحادية القطبية وتأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية ومستقبل العلاقات الدولية، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد (٢١)، العدد (٤)، ٢٠١٠ ص ٢.
- (٧) University of Baghdad, Faieq Haseen and Miaad Nasrallah Dawood BiLD Law, International Conflict and Cooperation in the Ideal Approach p.126. <https://2u.pw/A0lcNcS.no 1, Vol 7, Journal>
- (٨) اعمار حميد ياسين، مكانة القوة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي دراسة في التأصيل النظري والتوظيف الاستراتيجي، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (٣٥-٣٦)، ٢٠١٧، ص ٣٩٥.
- (٩) زيبغنيو بريجينسكي، الاختيار السيطرة على العالم ام قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٧.
- (١٠) سيف نصرت توفيق الهرمزي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.
- (١١) عماد يوسف، اروى الصباغ، مستقبل السياسة الدولية تجاه الشرق الأوسط، تقديم وليد عبدالحى، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣، ص ١٥٢.
- (١٢) نقلاً عن: حسن محمد سليم، الهيمنة الأمريكية ومستقبل القوى الكبرى، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٣١.
- (١٣) المصدر نفسه، ص ١٣١.
- (١٤) محمد يوسف الحافي، الهيمنة الأمريكية على الامم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي: دراسة في فلسفة السياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤، ص ١٣٨.
- (١٥) نصار زغير دربي الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ١٩١.
- (١٦) وائل محمد اسماعيل، الهيمنة الأمريكية: رؤية في الاحتمال السياسي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (٢٥)، ٢٠٠٨، ص ١١٦.

Iraqi women's , university of Baghdad , Sana K Qati & Inass A Ali , (١٧) Batool H Alwan leadership and state

hybrid regimes ;An ، university of Baghdad ،Muntasser Majeed Hameed<sup>(18)</sup>

IPRI journal،overview،no(1)،2022،p5.

(19) زيغينيو بريجينسكي، الاختيار السيطرة على العالم ام قيادة العالم، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٨ .

(20) حميد الجميلي، عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي وضعفه، مجلة المنتدى، المركز الاقليمي للعلوم والتكنولوجيا، المجلد(٢٨)، العدد(٢٥٨)، ٢٠١٣، ص ص ٣-٤ .

(21) إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)، البنك الدولي، تاريخ الدخول: ٢٠٢٣/٣/١٥، على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>

Bureau of ، January 2023،<sup>(22)</sup>U.S. International Trade in Goods and Services

on: ، 2023، last visit: 13 March، 2023،8March،Economic Analysis

<https://2u.pw/VsidEV>.

(23) ماجد الجميل، الاستثمار الأمريكي في الخارج، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، ٢٤ يوليو

٢٠٢٠، على الرابط: <https://2u.pw/xruyV>.

Bound to Lead: the changing natural of American،<sup>(24)</sup>Joseph S. Nye. Jr

، Washington. Library of Congress Cataloging-in-Publication Data.power

p27.،1990

(25) محمد ابراهيم خماس، أثر المتغير الاقتصادي في العلاقات الأمريكية- الصينية، رسالة ماجستير

غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص ٧٠.

Companies Market،<sup>(26)</sup>Largest American companies by market capitalization

on: <https://2u.pw/08qcYx>، 2023، last visit: 16 March، 2022، 20 April.cap

The Future of،University of Baghdad،<sup>(27)</sup> Majeed Kamil Hamzah et al

،Russian-Japanese Relations in Light of the Crisis in the Kuril Islands

، 2020، no.1، vol. 25، University of Zulia،Utopia and Latin American Praxis

<https://2u.pw/yVGYP5>،.p4

(28) جوزيف ناي، مفارقات القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم ان تمضي

وحدها؟، تعريب محمد توفيق البجيرمي، مكتبة الهيكولن، الرياض، ٢٠٠٣، ص ٤٦.

(29) محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية: هيمنة الشمال والتداعيات على العالم الثالث، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ص ١٢٧-١٢٨.

Law And Its ، (30) Dina Mohammed Jabr and Youssef Habeeb Saleh Ali  
Influential Role for Strategic Leadership in Managing Security Crises in  
p.508.، 2022، no.2، vol.7، BiLD Law Journal،Iraq

(31) محمد ابراهيم خماس، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢.

Congressional Research ، (32) The International Monetary Fund

on: ، 2023، last visit: 15 March، 2022، 7March، Center

<https://crsreports.congress.gov/>.

(33) ادريس الكريني، الزعامة الأمريكية في عالم متحول: مقومات القيادة واكراهات التراجع، مجلة

المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٢٩١)، ٢٠٠٣، ص ١٩.

(34) Muntasser Majeed، Hameed، university of Baghdad ، political structure and the ،

p348.، 2020، no (65)، vol (37)، cuestionones politics، administration of political system in Iraq

(35) سيد ابو ضيف احمد، امبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي، دار الطلائع

للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٣٢٦.

(36) علي بشار بكر اغون، القوى الكبرى وإعادة تشكيل النظام الدولي: دراسة في فرضيات الصعود

والأفول، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٧، ص ١١٧.

The global ، Mayukh Mukhopadhyay and Others، (37) Fernando Eguren Martin

Quarterly ، Bank of England، role of the US dollar and its consequences

p.2.، 2017، Bulletin

(38) نصار زغير دربي الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠١.

(39) سمير جاسم راضي و نوار جليل هاشم، الهيكلية القطبية والاستقرار في النظام الدولي، مجلة العلوم

السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد (٥٢)، ٢٠١٦، ص ٥٧.

(40) مثنى علي المهداوي و يسرى مهدي صالح، التحولات في نظام القطبية الدولية: دراسة مستقبل نظام

اللاقطبية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٦٣)، ٢٠٢٢، ص ٧.

- (41) كزار نيا ب عبد جوده، الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الازمات الدولية"الازمة السورية أنموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، ٢٠١٥، ص ٧٠.
- (42) عادل حمزة عثمان، الدور الأمريكي للتغيير بالقوة (رؤية قانونية)، مجلة السياسة والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (٢٤)، ٢٠١٤، ص ٧٣.
- (43) احمد شكاره، حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وانعكاساتها الاستراتيجية الاقليمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٥، ص ٣.
- (44) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص ٢٥١.
- (45) بسمة ماجد حمزة، استراتيجيات التنافس السياسي والاقتصادي العالميين على مصادر الطاقة (النفط والغاز)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، ٢٠١٥، ص ٢٢.
- (46) Armaments and international security, sipri yearbook, Stockholm International Peace Research Institute, online last visit: 15, 2021, March 2023, on: ،  
<https://www.sipriyearbook.org/view/9780192847577/sipri-9780192847577-chapter-010-div1-052.xml>.
- (47) هانس م. كريستنسن، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة عمر سعيد الأيوبي وامين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٨، ص ٢٨٨.
- (48) Faisal Shallal, The Strategic Importance of the Strait of Hormuz and Its Impact on the Iranian –American Conflict, International Journal of Innovation, vol.12, no.1, 2020, p.339, <https://2u.pw/78Eco1..p.339>
- (49) سيف نصرت توفيق الهرمزي، دور مقومات المكانة في تعزيز الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العدد (٢٢)، ٢٠١٥، ص ١٥٥.
- (50) هانس م. كريستنسن، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٧-١٨٨.

Peter ،U.S. DEFENSE SPENDING COMPARED TO OTHER COUNTRIES  
on: <https://www.pgpf.org/chart->، 2023، 24 April،J. Peterson Foundation  
(<sup>٥١</sup>)archive/0053\_defense-comparison.

،From Wikipedia،<sup>(52)</sup>Military budget of the United States  
[https://en.wikipedia.org/wiki/Military\\_budget\\_of\\_the\\_United\\_States](https://en.wikipedia.org/wiki/Military_budget_of_the_United_States)،accessed.22Jun.2021

<sup>(53)</sup>The Department of Defense Releases the President's Fiscal Year 2022  
accessed.22 ، 2021، May 28،US Department of Defense،Defense Budget  
<https://n9.cl/pn71y>،Jun.2021

<sup>(٥٤)</sup>سليم كاطع علي،مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات سياسية، مركز  
الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد(٤٢)، ٢٠٠٩، ص١٦٢.

<sup>(5٥)</sup>رنا علي خلف الشجيري،مصدر سبق ذكره، ص١٨٧.

<sup>(56)</sup>سرمد عبد الستار امين، التغيير التكنولوجي واشكالية التنافس على المستوى الدولي، رسالة ماجستير  
غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠، ص١١١.

<sup>(57)</sup>سرمد عبد الستار امين، التغيير التكنولوجي واشكالية التنافس على المستوى الدولي، مصدر سبق  
ذكره، ص١١١.

last visit: 23 ، University of Nottingham،<sup>(58)</sup>World University Rankings 2023  
on: [https://www.timeshighereducation.com/world-university-](https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2023/world-ranking)، 2023،March  
rankings/2023/world-ranking.

<sup>(59)</sup>سرمد عبد الستار امين، نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية، مجلة  
دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد(٣٥)، ٢٠٠٨، ص١٠٣.

<sup>(60)</sup>رنا علي خلف الشجيري، مصدر سبق ذكره، ص١٨٨.

<sup>(61)</sup>سليم كاطع علي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٦.

<sup>(\*)</sup>ستاتيسا (Statista): هي شركة ألمانية متخصصة في بيانات السوق والمستهلكين. وفقاً للشركة،  
تحتوي منصتها على أكثر من ١٠،٠٠٠،٠٠٠ إحصائية حول أكثر من ٨٠،٠٠٠ موضوع من أكثر من

٢٢،٥٠٠ مصدر و ١٧٠ صناعة مختلفة، وتدر إيرادات تبلغ حوالي ٦٠ مليون يورو. المصدر:

<https://2u.pw/CgaBW>

(62) حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩، ص ٢٨٢.

(63) المصدر نفسه، ص ٢٨٢.

(64) عشتار محمود، الحرب التكنولوجية... الولايات المتحدة (تشتري الوقت) من التطور التكنولوجي الصيني، ١٧ آب ٢٠٢٠، على الرابط التالي:

<https://kassioun.org/economic/item/65433-3>

، 2008، May 1، The New York Times،(65)International: 'Hegemony'  
on: <https://n9.cl/jrbx1>.

(66) ينظر: هنري كسينجر، هل تحتاج الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية القرن العشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٥٨-٦٥.

(67) رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والناعمة، مركز صناعة الفكر الدراسات والأبحاث، الطبعة الرابعة، ٢٠١٥، ص ٤١.

، 16 May 2006، The New York Times،The Perils of Soft Power،(68)Josef Joffe  
on: [https://www.nytimes.com/2006/05/14/magazine/14wwln\\_lede.html](https://www.nytimes.com/2006/05/14/magazine/14wwln_lede.html).

(69) نبيل راغب، نظرية القوة الناعمة، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٢٢.

(70) ، university of Baghdad ،Saad Obaid Alwan & Mustafa Abdul Kareem Majeed  
journal ،Economic and security competition between the united states and Russia in Africa  
p 644.، 2022، vol (7)،of positive school psychology

(71) ينظر: جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البيجرمي، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٧، ص ٦٣.